دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية باليمن
الواقع ومتطلبات المستقبل

د. سلطان سعيد المخلافي

ملخص البحث

يهدف البحث الحالي إلى الإجابة عن سؤالي البحث حول ، دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ومدى تلبيته لمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، و اقتراح منطلقات ومكونات لخطة استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في اليمن والهادفة إلى تجويد محتوى التعليم الجامعي و ربطه بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، للإجابة على سؤالي البحث .

ومن ابرز النتائج التي خرج بها البحث :

أولا: أظهـرت نتـيجة الإجابـة عن السؤال الأول ، بان مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي لا تسـتجيب لمتطلـبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني، وانه يعاني من إختلالات عديدة ، وضعفا في خصائص مدخلاته،وتدنيا في مستوى ممارسة عملياته،وضعفا في المستوى النوعي لمخرجاته .

ثانـيا :أظهـرت نتـيجة الإجابـة عن السؤال الثاني ،حول منطلقات وموجهات مكونات الخطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي ،أن:

١. مـن أهم المنطلقات التي ينبغي أن تراعيها الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي، المؤشـرات الاجتماعية و الاقتصادية والتنموية ، والتحديات والطموحات المستقبلية ، وسياسة التعلـيم الجامعي ، والتحديات المحلية، والاتجاهات المعاصرة في تطوير التعليم الجامعي ، وان تراعـي الأتـي : رسم خطة وسياسة تعليمية واضحة للتعليم العالي ،تحديث العملية التعليمية الجامعية ، تنمية أعضاء هيئة التدريس ،الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية بجانب الاهتمام باللغة العربية ،تنمية مقتنيات المكتبات الجامعية من المراجع والكتب والدوريات والمجلات المتخصصة ، الأخـذ باسـتراتيجيات الكفـاءة والـتقويم المستمر ،البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي ،وضع سياسة القبول لمعالجة الإختلالات في هيكل القوى العاملة الناتجة عن الاختلال بين مخرجات مؤسسات التعليم بمستوياتها وتخصصاتها المختلفة .

٢- أن أهم مكونات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في اليمن ، التي تستهدف تجويد محتوى التعليم الجامعي وربطه بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، وفقا لرؤية استراتيجية للتعليم العالي و رسالة توجه نشاطاته وتنتظم حولها جميع مكونات الخطة الاستراتيجية العامة ، وتعد الموجه للخطط الفرعية لتطوير الجوانب الآتية:تطوير بنى وهياكل التعليم الجامعي ، تطوير برامج التعليم الجامعي ، تطوير العملية التعليمية ، تطوير البحث العلمي ، توفير الخدمات والأنشطة الجامعية للطلاب وتطويرها ،تطوير إدارة الجامعة وقياداتها والهياكل الإدارية الجامعية ، تطوير خدمة المجتمع .

أولا : مدخل لموضوع البحث :

يحظى التعليم الجامعي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء ، باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع باحتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها المجتمع للتنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة ، وكون مخرجاته هي مدخلات التنمية .

ويلعب التعليم الجامعي أدوارا اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية، فيسهم في تحقيق التغير الاجتماعي والاقتصادي في التنمية الشاملة من خلال تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المطلوب ، والتهيئة للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله وطنيا ،والتوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة (الجلال ، ١٩٨٤م ، ص ١٢٥) .

ويتأتى دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ، من خلال القيام بادوار متعددة ومتشعبة وإنجاز الوظائف الرئيسة للتعليم العالي ، والمتمثلة في : التعليم ، والقيام بالبحث العلمي ، وخدمة المجتمع . وهذه الوظائف من الصعوبة فصل إحداها عن الأخرى. فالتعليم لإعداد حاجات المجتمع ومتطلباته من القيادات والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ، والبحث العلمي لتطوير المعرفة وإثرائها وبالتالي الإسهام في تقدم الفكر الإنساني في مجالاته المختلفة ، وخدمة المجتمع لنشر المعرفة وتعميمها بين الناس في المجتمع .

التعليم : ويهدف إلى تنمية شخصية الطالب تنمية شاملة من جميع جوانبها، وإعداده للعمل الذي سوف يمارسه ، وذلك من خلال تحصيل المعارف وتكوين اتجاهات جيدة وإكسابه فكرا ناقدا يعتمد على المنطق العلمي من خلال الحوار والتفاعل (النل وآخرون ، ١٩٩٦،ص ١٠٠).

القيام بالبحث العلمي : ويولي التعليم الجامعي اهتماما خاصا بالبحث العلمي باعتباره أحد العوامل المهمة في خلق المعرفة وتطويرها والمحافظة عليها لتحقيق التقدم العلمي والتقني . ولما كان البحث العلمي يقوم على أكتاف هيئة التدريس بالجامعة ، لذا فإنه يمثل

نشاطا رئيسيا لكل عضو هيئة تدريس بالجامعة ، ويشغل معظم وقت بعضهم إن لم يكن كله في بعض الجامعات . إن متغيرات كفاية البحث العلمي ونجاحه تتمثل في :الخدمة المكتبية ، والمختبرات والمعامل والأجهزة العلمية ، وحجم الأعباء التدريسية ، وحجم الأعباء الإدارية ، والفرص المتاحة للمشاركة في المؤتمرات العلمية ، والدعم الذي تقدمه الجامعة للبحث العلمي ، وسائل الطباعة والنشر . بالإضافة إلى افتقاد عضو هيئة التدريس كباحث جامعي ، لهوية مهنية قوية كعضوية في الروابط أو الجمعيات العلمية (عبد الدائم ،٢٠٠٠م).

خدمة المجتمع : يرتبط التعليم الجامعي من خلال نشاط مؤسساته الجامعية بالمشكلات الاجتماعية الراهنة ، التي تقدمها الجامعات إلى المستفيدين من مخرجاتها ، والأنشطة التي تدخل ضمن نطاق خدمة المجتمع تتراوح بين برامج تعليم الكبار، والتعليم المستمر ، وتقديم المشورة إلى الحكومة وفئات المجتمع ، وتقديم النقد الفني في كل ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (بوبطانه ، ١٩٨٤م ، ص ٣٧) . وتقوم الجامعات بالتدريب وتنظيم الدورات القصيرة والمؤتمرات والندوات ، وتقديم المحاضرات العامة ... وغير ذلك مما يندرج تحت هدف خدمة المجتمع (بكر،١٩٨٧ ، ص ١٦٠) .

وتتم كل وظيفة من هذه الوظائف الثلاث بسلسلة من الإجراءات المتتابعة التي يطلق عليها بمجموعها اسم خطة(التل واخرون ، ١٩٩٦،ص ٢٠٥).

إن التغير السريع في محتوى التعليم و وتقنياته وأساليبه ونظمه ، يلقي أعباء صعبة على قطاع التعليم الجامعي خاصة فيما يتعلق بإعداد القوى البشرية المتخصصة والملائمة لمتطلبات العصر والمحققة للتنمية.

ولا ينحصر دور مؤسسات التعليم الجامعي في مواجهة التحديات الحالية فقط بل يمتد هذا الدور إلى التنبؤ بالتحديات المستقبلية وما يتطلبه هذا من اتخاذ الإجراءات والخطوات الضرورية لمواجهتها قبل حدوثها .

والتعليم الجامعي في اليمن ، بحكم أهميته للتنمية الشاملة وما يواجهه حاضرا وفي المستقبل القريب من تحديات ، يستدعي الدراسة والبحث في المشكلات التي تكبل حركته وتعيق أداء رسالته ، من خلال دراسة حاضره ، لمعرفة دوره ومواقع الخلل والقصور فيه ، ووضع خطة شاملة لمعالجتها في المستقبل .

ثانيا : تحديد مشكلة البحث :

يمكن تحديد مشكلة البحث الحالي في السؤالين التاليين :

١. ما واقع دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ، ومدى قدرته على تلبية متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني؟

٢. ما منطلقات ومكونات الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في اليمن الهادفة إلى تجويد محتوى التعليم الجامعي و ربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ؟

ثالثا : أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على :

١. واقع دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ، ومدى تلبية متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني .

٢. منطلقات ومكونات الخطة الاستراتيجية المقترحة لتطوير التعليم الجامعي في اليمن ، بهدف تجويد محتوى التعليم الجامعي و وربطه بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني.

رابعا : تعريفات البحث :

الدور:

يقصد بالدور مدى استجابة مخرجات التعليم الجامعي ، من الناحية الكمية والنوعية ، لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني .

التعليم الجامعي :

يقصد به التعليم الجامعي الحكومي والأهلي الذي يعد الاختصاصيين في مرحلة التعليم الجامعي خلال فترة أدناها أربع سنوات ، ويؤهل متخرجيه للتوظيف والعمل في ميدان العمل والإنتاج ، وللمشاركة في عملية التنمية الشاملة .

التنمية :

ويقصد بها ، في البحث الحالي ، الجوانب التي تستفيدها القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمات ، من مخرجات التعليم الجامعي الناجمة عن ممارسة الجامعات لوظائفها :التعليمية ، والبحثية ، وخدمة المجتمع.

متطلبات المستقبل :

ويقصد بها منطلقات ومكونات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي ، بهدف تجويد محتوى التعليم الجامعي وتحسين نوعية مخرجاته ، وربطها باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة ، بالاستفادة من خصائص العصر .

خامسا : محددات البحث :

يقتصر البحث الحالي على إحصائيات جميع الجامعات الحكومية و الأهلية ، عدا جامعتي الإيمان و الأندلس الأهليتين لعدم توافر الإحصائيات الخاصة بها ، ولا يتضمن البحث الحالي مرحلة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه .

سادسا : منهجية البحث :

يعتمد الباحث المنهج الوصفي لوصف موضوع البحث من خلال المراجع والإحصائيات ، وتحليلها .

واقع التعليم الجامعي ودوره في التنمية البشرية باليمن

إن هذا العنوان يمثل إجابة السؤال الأول للبحث حول "واقع دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية لتلبية متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني " ، وتتم الإجابة عنه من خلال تناول واقع التعليم الجامعي ، ثم الإشارة إلى دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ، وعلى النحو التالي:

أ- واقع التعليم الجامعي الحكومي والأهلي في اليمن :

يعد التعليم الجامعي في اليمن حديث النشأة ، إذ يرجع إلى السبعينات من القرن العشرين ، وقد تطور خلال ثلاثين عاما تطورا غير متزن ، من حيث زيادة عدد الملتحقين به ، مع غياب قدرة استيعابية وتأهلية كافية (التقرير الاستراتيجي السنوي،٢٠٠١، ص ٩٩) .

١-الجامعات :

بلغ عدد الجامعات الحكومية (٧)جامعات ، ويعد التعليم الجامعي الأهلي الشريك المهم للتعليم الحكومي ، كونه يستوعب أعدادا كبيرة من مخرجات الثانوية العامة مما يخفف الضغط على الجامعات الحكومية ، وتبلغ عدد الجامعات الأهلية في اليمن (٩)جامعات (مؤشرات التعليم، ٢٠٠٤ ، ص ٢٨).

وتستوعب الجامعات الأهلية ما بين (٨-١٠%) من مخرجات التعليم العام ، ولا تحظى بأي مكانة أو سمعة علمية طيبة ، وتفتقر الى التجهيزات والبرامج العلمية الرصينة ،باستثناء جامعة العلوم والتكنولوجيا ، ذات التجهيزات العالية ،التي تمكنت بنجاح من التعامل مع ثقافة الجودة المتصلة بالتعليم الجامعي (فيرهاغن ، ٢٠٠٤م،ف١٥).

٢-الطلبة :

يمثل عدد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي مؤشراً على تطور التنمية في المجتمع (التقرير الاستراتيجي ،٢٠٠١، ص ٩٩). ويعد الطلبة أهم مدخلات نظام التعليم الجامعي ، وفيهم تنصب الإمكانيات المادية وجهود الأفراد العاملين في التعليم الجامعي ، ويعدون أهم مخرجاته فيما

اكتسبوه من معارف وخبرات تؤهلهم للعمل في مجالات التنمية الاجتماعية الشاملة ، وهناك علاقة عكسية بين مستوى التعليم الجامعي وعدد الطلبة،وعلاقة طردية بين مستوى التعليم الجامعي وبين الإمكانيات المادية والبشرية وجودتها(المخلافي،١٩٩٩م، ص ٢٣).

٢-١- إجمالي الطلبة الملتحقين في التعليم الجامعي :

بلغ إجمالي عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م (١٨١,٣٥٠) طالبا ، يتوزعون بحسب التخصص إلى (١٣٧٥٨٥) طالبا وطالبة في كليات العلوم الإنسانية وبنسبة (٧٥,٨٧ %) من إجمالي الملتحقين بالجامعات ، و(٤٣٧٦٥) طالبا وطالبة في كليات العلوم التطبيقية وبنسبة (٢٤,١٣%) من إجمالي الملتحقين بالجامعات . ويتوزع الطلاب بحسب النوع إلى (١٣٤٩٩٦)ذكور وبنسبة (٧٤,٤٤%) من مجموع الطلبة الملتحقين ، وعدد الإناث (٤٦٣٥٤) طالبة وبنسبة (٢٥,٥٦%) من مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات الحكومية.

وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الأهلية (١١٨٩٢) طالبا وطالبة، منهم(٧٧٤٣)طالب في كليات العلوم الإنسانية وبنسبة (٦٥,١١%) من مجموع الطلبة الملتحقين ، و(٤١٤٩) طالبا وطالبة في كليات العلوم التطبيقية وبنسبة (٣٤,٨٩%) من مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات الأهلية .

جدول(١) يبين عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات الحكومية والأهلية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

الكليات	الجامعات الحكومية		الجامعات الأهلية		الإجمالي العام	
	العدد	% من الإجمالي	العدد	% من الإجمالي	العدد	% من الإجمالي العام
التطبيقية	٤٣٧٦٥	24.13	٤١٤٩	34.89	47914	24.79
الإنسانية	١٣٧٥٨٥	75.87	٧٧٤٣	65.11	145328	75.21
الإجمالي	١٨١٣٥٠	100.00	١١٨٩٢	100.00	193242	100.00

(مؤشرات التعليم ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣)

ويتضح من الجدول (١) بأن إجمالي الملتحقين في الجامعات الحكومية والأهلية للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م بلغ (193242) طالبا وطالبة ، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في التخصصات التطبيقية (47914) طالبا وطالبة وبنسبة (24.79%) من مجموع إجمالي الملتحقين ، وبلغ عدد الملتحقين في التخصصات (145328) طالبا وطالبة وبنسبة (75.21 %) من مجموع إجمالي الملتحقين .

كما يلاحظ من الجدول(١) عدم التوازن بين البرامج وسياسة الالتحاق في التخصصات التطبيقية والتخصصات الإنسانية ، وبين عدد المتخرجين من هذه التخصصات واحتياجات سوق العمل ، وهو مؤشر لزيادة البطالة بين خريجي التعليم الجامعي من التخصصات الإنسانية .

٢-٢-الطلبة المقبولون في العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م:

بلغ عدد المقبولين في العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م في جميع الكليات بالجامعات الحكومية السبع (٥٥٦٦٥) طالبا ، منهم في الكليات الإنسانية (٤١١٦٧) طالبا وبنسبة (٧٤%) من إجمالي الطلاب المقبولين ، وبلغ عدد الطلاب المقبولين في الكليات التطبيقية (١٤٤٩٨)طالبا وبنسبة (٢٦%) من إجمالي الطلاب المقبولين (مؤشرات التعليم ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣).

وإجمالي الطلبة المقبولين في الجامعات الأهلية للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م بلغ عددهم (٤١٦٢)طالبا ، منهم (٢٩٢١)طالبا في كليات العلوم الإنسانية وبنسبة (٧٠,١٨%) من إجمالي المقبولين في الجامعات الخاصة ، و(١١٣٤)طالبا في كليات العلوم التطبيقية وبنسبة (٢٧,٢٥ %) ، و(١٠٧) طلاب في الدبلوم وبنسبة (٢,٥٧%) (مؤشرات التعليم ، ٢٠٠٤م ، ص ٢٩).

جدول(٢) يبين عدد الطلاب المقبولين في الجامعات الحكومية والأهلية عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

الكليات	الجامعات الحكومية		الجامعات الأهلية		الإجمالي العام	
	العدد	% من الإجمالي	العدد	% من الإجمالي	العدد	% من الإجمالي العام
التطبيقية	١٤٤٩٨	%٢٦	١١٣٤	%٢٧,٢٥	١٥٦٣٢	٢٦,١٨
الإنسانية	٤١١٦٧	%٧٤	٢٩٢١	%٧٢,٠٣	٤٤٠٨٨	٧٣,٨٢
الإجمالي	٥٥٦٦٥	%١٠٠	٤٠٥٥	%١٠٠,٠٠	٥٩٧٢٠	١٠٠,٠٠

ويتضح من الجدول السابق ، أن إجمالي المقبولين في الجامعات الحكومية والأهلية للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م بلغ (٥٩٧٢٠) طالب وطالبة ، وبلغ عدد الطلاب المقبولين في التخصصات التطبيقية (١٥٦٣٢) طالب وطالبة وبنسبة (٢٦,١٨%) من مجموع إجمالي المقبولين ، وبلغ عدد الملتحقين في التخصصات الإنسانية (٤٤٠٨٨) طالب وطالبة وبنسبة (٧٣,٨٢%) من مجموع إجمالي المقبولين .

ومن الجدول(٢) يلاحظ بان سياسة القبول في مجالي التخصصات التطبيقية والإنسانية سواء للجامعات الأهلية أو الجامعات الحكومية ، لا تحمل إلى أي توجه لإعادة

التوازن في الالتحاق بين مجالي التخصصات التطبيقية والإنسانية، على الرغم من زيادة البطالة سنة بعد أخرى بين خريجي التخصصات الإنسانية.

٢-٣-الإهدار نتيجة الرسوب :

تشير الإحصائيات للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م إلى أن نسبة الطلاب الباقين بالكليات الإنسانية بلغت(٤١,٢٦%) من إجمالي الطلاب في الكليات الإنسانية في مختلف الجامعات الحكومية ، وان نسبة الطلاب الباقين في الكليات التطبيقية (٢٦,٦٥%) من إجمالي الطلاب في الكليات التطبيقية(مؤشرات ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٧). وهذا يعد مؤشرا غير مباشر لحجم الإهدار في الموارد المادية والجهود البشرية المبذولة في التعليم الجامعي .

٢-٤-الأنشطة والخدمات الطلابية :

ويقصد بها الخدمات الطلابية ، والنشاط الترفيهي ، والعلاقات الإجتماعية ، وتنمية الروابط بين الطلاب والأساتذة ....الخ (سالم ، ١٩٩٧، ص٦).

يجب أن تهتم الجامعات إلى جانب الإعداد العلمي الأكاديمي لطلابها بالأنشطة والخدمات المختلفة التي تقدم لشباب الجامعة لتنمية مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم ومساعدتهم على اجتياز مرحلة النمو التي يمرون بها من ناحية وإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم أثناء تواجدهم في الجو التعليمي من ناحية أخرى ، في ضوء سياسة تتضمن الخدمات والبرامج ومجموعة الأنشطة الرياضية والاجتماعية والفنية والثقافية والخدمات العامة والتكافل الاجتماعي ودعم الكتاب الجامعي وخدمات المدن الجامعية والتغذية والنقل والمواصلات والخدمات الطبية والتي تستهدف تحقيق أهداف وقائية وعلاجية للطلاب (شعبان).

وتعاني الجامعات اليمنية من ضعف الأنشطة الطلابية بسبب : قلة المخصصات المالية ، وضعف المشاركة الطلابية ، وعدم توافر الصالات والقاعات والتجهيزات المناسبة لممارسة النشاطات ، وعدم توافر الكادر المتخصص للإشراف على هذه الأنشطة.

إن ضعف الأنشطة والخدمات الطلابية ، وغياب سياسة إعداد وتدريب القائمين على هذه الأنشطة وغياب القنوات التي تنمى هذا الجانب المهم من الحياة الطلابية بجوانبها المختلفة ، لا شك بأنه يمثل ضعفا في دور الجامعة في التنمية البشرية ، ونقصا في مكونات إعداد الشباب الجامعي ، وإغفالا لاحتياجات خصائص نموهم و متطلبات أدوارهم الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية .

٣- الهيئة التدريسية في الجامعات:

إن العمل الأكاديمي لعضو هيئة التدريس يتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسة هي : التدريس ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع .والعمل الأكاديمي الجامعي يتضمن مسارين

يكملان بعضيهما البعض هما : البحث العلمي والتدريس ، ويرتبطان بالغايات والأهداف التي تعمل من أجلها الجامعات لنمو المعرفة عن طريق البحث العلمي ، ونشر المعرفة من خلال التدريس . وهناك وظيفة ثالثة تتمثل في خدمة المجتمع عن طريق تقديم الرأي الفني والمشورة إلى مؤسسات المجتمع في مجالات التخصص المختلفة أو بتطبيق المعرفة التي يتوصل إليها البحث العلمي في حل مشكلات ميدان العمل والإنتاج.

وتعد هيئة التدريس من مرتكزات العملية التعليمية الجامعية وأساسها المتين وتعاني الجامعات اليمنية كثيرا في هذا الجانب بسبب حداثة التعليم الجامعي في اليمن وجدته الأكاديمية ويكمن الإشكال في بعض التخصصات العلمية على وجه الخصوص . كما تطرح نوعية التأهيل وعدم التمكن من تطويره خلال سنوات العمل الجامعي بسبب عوائق مادية وارتباطات إدارية (التقرير الاستراتيجي السنوي ٢٠٠١، ص ١٠٠).

ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية (٣٦٤٤) عضوا ، منهم (١٦٨٠) من أعضاء هيئة التدريس المساعدة وبنسبة (٤٦,١٠%) من إجمالي الهيئة التدريسية الأساسية والمساعدة .

جدول(٣) يبين أعضاء هيئة التدريس الأساسية والمساعدة في الجامعات الحكومية خلال العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

أعضاء هيئة التدريس الأساسية				أعضاء هيئة التدريس المساعدة			المجموع الكلي
أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	المجموع	ماجستير	معيد	المجموع	
١٥٩	٣٢٧	١٤٧٨	١٩٦٤	٥٢٠	١١٦٠	١٦٨٠	٣٦٤٤

وتبلغ نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية (٤٦ :١).

ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية (٨٤٢) عضوا ، و عدد أعضاء هيئة التدريس من غير المتفرغين يبلغ(٦٦٠) عضو هيئة تدريس ونسبتهم (٨٧,٤%) من مجموع أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأهلية ، وهذه النسبة العالية من غير المتفرغين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية ، وتعني تجنب الجامعات الأهلية الالتزامات الاجتماعية المترتبة على التعيين مع التفرغ وما يترتب على ذلك من ضمانات اجتماعية ومزايا تقاعد ، تتحلل منها هذه الجامعات بدافع السعي للربح . ولعل السبب هو غياب قانون يحدد نسبة العاملين في هيئة التدريس من المتفرغين بما لا يقل عن (٥٠%) في مرحلة

الإنشـاء ، بحـيث يحصلون على نفس الميزات التي تمنحها الجامعات الحكومية . ويلاحظ أن الجامعات الأهلية تعتمد بشكل كبير على هيئة التدريس المساعدة من حملة الماجستير والشهادة الجامعية ، حيث تمثل ما نسبته (٢٤,٣%) من جملة أعضاء هيئة التدريس ، ويترتب على ذلك ضعف الأداء وتواضع كبير في الخبرات والإمكانيات .

جدول (٤) يبين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأهلية من اليمنيين وغير اليمنيين

أعضاء هيئة التدريس من اليمنيين						أعضاء هيئة التدريس من غير اليمنيين						الإجمالي العام
أستاذ	أ. مشارك	أ.مساعد	مدرس	معيد	إجمالي	أستاذ	أ. مشارك	أ.مساعد	مدرس	معيد	إجمالي	
٢٧	٧٠	٢٥٣	١٣٥	١٨٨	٦٧٣	١٣	٣٩	٨٤	١٦	١٧	١٦٩	٨٤٢

تبلغ نسبة عدد الطلبة الى عضو هيئة التدريس في الجامعات الأهلية (١٤ :١) .

وسجلت جملة من المآخذ التي أخذت على الجامعات الأهلية ، منها : أنها لم تستطع إضافة بعد نوعي للتعليم الجامعي ، وأنها تعمل من دون قانون ينظم عملها حتى الآن ، وأنها بسبب طابعها التجاري تخل بالمعايير التعليمية والتربوية للقبول فيها ، ولا تشترط معدلات معينة للقبول ، مما يجعلهـا مجـالا لالـتحاق ذوي المعـدلات المتدنـية ممـن لم يستطيعوا الالتحاق بالجامعات الحكومـية ، ولأنهـا تفتقر إلى كوادر التدريس تعتمد على أساتذة الجامعات الحكومية ، وأنها تفتقر إلى التجهيزات العلمية والفنية والإدارية التي تجعلها تتميز عن الجامعات الحكومية (التقرير الاستراتيجي السنوي،٢٠٠١، ص ١٠٥).

و تـبلغ نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والأهلية معا (٤١ :١) .

٣-١-تقييم واقع خصائص عضو هيئة التدريس:

نظرا لغياب مراكز التدريب والتطوير الأكاديمي بالجامعات اليمنية ، وبرامج التنمية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس لاكتساب الكفايات التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع ، والتدريب على وسائل وتقنيات التعليم الحديثة ، فقد أشارت نتائج بعض الدراسات التي أجريت على أعضاء هيئة التدريس إلى ضعف قدرة عضو هيئة التدريس على اختيار الطرائق والاستراتيجيات التدريسية المحققة للأهداف ، وجود فئة غير قليلة من أساتذة الجامعات ، تتصف بما يلي (طابع ،١٩٩٩م ،ص٤٠):

- عدم القدرة على تبني قواعد للتدريس تتلاءم مع مبادئ التعليم ونظريات التعلم المعاصرة ، وغير قادر على توظيف تكنولوجيا التعليم .
- عدم القدرة على استيعاب مفهوم فلسفة التعليم الجامعي ورسالة الجامعة .
- عدم القدرة على تخطيط عملية التعليم والتعلم ، وإشراك الطلبة وتحديد أدوارهم فيها.
- الاعتماد في التدريس على عملية التلقين والتكرار والتسميع .
- عدم القدرة على ربط محتوى المقررات التي يدرسونها بالواقع وبيئة الطالب.
- عدم القدرة على ممارسة الإرشاد والتوجيه الفعال للطلبة .
- الاعتماد في تقييم تحصيل الطلبة على مقدار حفظ المتعلم للمادة ، وليس على التفكير المبدع .

٤- البحث العلمي :

إن البحث العلمي هو الأداة الفعلية للتقدم المعرفي والتقني ،وهو الذي يساعد على نقل مؤسسات التعليم الجامعي من إطارها التقليدي إلى إطار تجديدي يتعامل مع الحاضر والمستقبل من منطلق كون التعليم العالي يعد الممثل الأول للقيادة العلمية والحضارية في المجتمع بفضل ما لديه وما يخرجه من كوادر علمية وحسن تأهيلها . وبناء عليه فإن التعليم الجامعي يسهم في بناء القوة الذاتية للأمة ويعطيها الثقة بمستقبلها ، لأنه يفتش عن طاقاتها ويحشدها ويعزز ما هو موجود منها ويكشف عما هو كامن فيها وبالتالي فإن أي خلل أو نقص في هذا النظام التعليمي ينعكس سلبا على حياة الأمة وتقدمها.

وبالرغم من أهمية هذه الوظيفة الجامعية للتنمية الشاملة للمجتمع ، فقد شكل البحث العلمي الزاوية المهملة في اهتمامات المخططين للسياسة التعليمية بكل قطاعاتها في اليمن ،وفي ظل الحكومة الحالية ، جرى مؤخرا تشكيل مجلس أعلى للبحث العلمي ، ومع ذلك لا تشكل ميزانية التعليم الجامعي والبحث العلمي سوى نسبة ضئيلة من الميزانية العامة للدولة ، إذ أن نصيب البحث العلمي فيها جملة أرقام كسرية لا يتم صرفها في الواقع في دعم البحوث ولا في تمويلها ، ويتم صرفها في أمور أخرى (التقرير الاستراتيجي السنوي،٢٠٠١، ص ١٠٦).

وبمراجعة الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥)، يلاحظ أن البحث العلمي قد حظي (نظريا) بجملة من السياسات والإجراءات التي نصت عليها ، مثل : الاهتمام بالدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات العلمية والتكنولوجية ، مع ضرورة التنسيق مع قطاعات الإنتاج والخدمات في الاقتصاد الوطني ، تشجيع ودعم البحث العلمي ونشره لتحقيق استفادة المجتمع منه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتامين الحوافز اللازمة له ، وتشجيع إنشاء

مراكـز الدراسـات والـبحوث الاستشـارية لخدمـة أجهزة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع عموما(الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) ، ص ٢٦١).

إن ضـعف الوظيفة البحثية للجامعات ، وغياب دور الجامعة في الارتقاء بمستوى أداء وإنتاجـية مؤسسات ميدان العمل والإنتاج ، وغياب استراتيجية للشراكة الفاعلة بين الجامعات بإمكانـياتها البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا وغياب دعم مؤسسات ميدان العمل لأنشطة الجامعة وجهـودها التطويـرية ، يغيب دور مهما للتعليم الجامعي في خدمة التنمية. وتظهر أوضاع البحث العلمي للجامعات بأن معظم البحوث التي تجري على مستوى الجامعات لا تلامس القضايا والاحتياجات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن ، وان الأبحاث تجرى بهدف تلبية شروط الترقي العلمي لأعضاء هيئة التدريس . كما تفتقر الجامعات إلى الأدوات المحفزة للبحث العلمـي الـذي يلبـي احتـياجات المجـتمع ، ويشـكل رافدا مضافا للدخل بالنسبة للجامعات (فيرهاغن ، ٢٠٠٤ ، ف٢٩ ، ف٣٣).

٥- الإدارة الجامعية والتجهيزات :

الإدارة الجامعـية الواعـية ، هـي التي تراقب عن كثب كافة نشاطات ما يحدث داخل الجامعـة ، وتحلـل نـتائجه ودوافعـه ، ثـم تسـتخلص مـنه ما يفيد لإصلاح مسار الحياة الجامعية(عبد الوهاب، ١٩٩٨م، ص١١١).

ويعاني التعليم الجامعي من إختلالات هيكلية كبيرة ، ومن تكلس في أهم مفاصلها بسبب تقـادم لوائحها ، وانعدام الكادر المؤهل لتنفيذ ما توافر منها ، مما يؤثر على الأداء الجامعي ، ويجعله مجرد أداء ميكانيكي يفتقر إلى الدينامية والحركة (التقرير الاستراتيجي السنوي ،٢٠٠١، ص ١٠١).

إن غياب الإدارة الجامعية المؤهلة والمدربة على قيادة العمل الأكاديمي الجامعي وغياب استراتيجية لتطوير أنشطة الجامعة المختلفة وضعف الإمكانيات والتجهيزات ...الخ ، من شانه أن يضـعف مخـرجات التعليم الجامعي ، ويضعف من فعالية دور الجامعة في التنمية الشاملة للمجتمع.

إن ضـعف الإدارة الجامعـية يترتب عليه ضعفا في التخطيط وفي المتابعة والتقويم ، وبالتالي عملية التطوير للإدارة الجامعية ، من حيث اللوائح والنظم الإدارية والتعيينات وأساليب المتابعة والتقويم .

٦-الإنفاق على التعليم :

يعد الإنفاق على التعليم والتدريب والبحث العلمي أحد مؤشرات قياس مدى الاهتمام بالتنمية ، وتشير الإحصائيات إلى أن متوسط الإنفاق على التعليم في اليمن خلال الفترة من ٩١ - ١٩٩٧ بلغـت حوالـي ١٨% من إجمالي الإنفاق العام ، وهو ما يمثل (٦%) من إجمالي

الناتج المحلي ، وقد تراجع خلال العامين ٩٧، ٩٨م الى (١٦%) و(١٥%) على التوالي (التقرير الاستراتيجي السنوي، ٢٠٠٠، ص٢٣٩)

وارتفع إجمالي الإنفاق من ٥٥٧ مليونا عام ١٩٩٠م الى ٦,١٤٢مليار ريال يمني في عام ١٩٩٧م و يشكل ذلك نسبة(٢%) من أجمالي النفقات العامة للدولة . ويبلغ متوسط حصة الطالب من النفقات الجارية (٣١,٠٠٠) ريال ، أي ما يعادل أقل من (٢٠٠$) سنويا (الأديمي ،١٩٩٩، ص٦).

وارتفعت مخصصات التعليم إلى ما يقارب (٢١,٢%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة في العام (٢٠٠١/٢٠٠٢م مقارنة بالأعوام السابقة (١٧,٨%) . أما نصيب الجامعات من الموازنة العامة للدولة فيتراوح ما بين (٢,٨%- ٣,٨%) (فيرهاغن ،٢٠٠٤م ، ف٤).

يتضح مما سبق ، بان واقع التعليم الجامعي في اليمن ، يتصف بالاتي :

- ضعف مدخلات نظام التعليم الجامعي من الطلبة، نتيجة ضعف مخرجات التعليم الثانوي .
- تدني جودة التعليم ودرجة التحصيل العلمي عند الطلاب ، وعدم قدرتهم على التعلم الذاتي والاستقلالية والإبداع ، وارتفاع نسبة الرسوب بشكل كبير .
- قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس ، وغياب الاهتمام بالإعداد التربوي والمهني لأعضاء هيئة التدريس ، وغياب التقويم ، وتزايد أعداد الطلبة للأستاذ الواحد .
- عدم تناسب الإعتمادات المالية مع النمو المستمر في التعليم الجامعي ،و نقص كبير في الموارد المالية التي تنفق على التجهيزات العلمية والخدمات التعليمية ، من مكتبات وورش ومعامل ووسائل إيضاح ..وغيرها.
- غياب التنسيق وتبادل الخدمات والمنافع وبين الجامعات ومؤسسات الخدمات والإنتاج .
- ضعف الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الجامعي ، وارتفاع نسبة الإهدار بسبب الرسوب والتسرب (٤١%)بين التخصصات الإنسانية و(٢٦%)بين طلبة التخصصات العلمية ، وهو ما يعد مؤشرا لحجم الإهدار في الموارد المادية والجهود البشرية المبذولة في التعليم الجامعي .

بالإضافة إلى ما سبق ، تشير الإحصائيات والتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم العالي ومسودة مشروع استراتيجية تطوير التعليم العالي ، إلى الأتي (مؤشرات التعليم،٢٠٠٤،ص ص ٣٠-٣١)(فيرهاغن ،٢٠٠٤م):

- مواجهة الضغط الاجتماعي بالتوسع في التعليم الجامعي دون توفير مقومات نجاحه، وفتح جامعات وفروع جديدة للجامعات لا تساير برامجها الدراسية احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

- يظهـر الواقـع ، جمود المناهج التعليمية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية وتخلفها عن مجـاراة التنوع المعرفي وتطبيقاته ، وضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير .
- عدم مواكبة مؤسسات التعليم الجامعي للانفجار المعرفي وتقنياته وتطبيقاته المختلفة .
- عدم مواكبة التعليم الجامعي ، للأساليب والوسائل المتقدمة في ميدان العمل والإنتاج .

يتبين مما سبق بأن تشخيص واقع التعليم الجامعي في اليمن وما تبرزه الوثائق الرسمية للجهات المسئولة عنه ، بأن هناك ضعفا في خصائص مدخلات التعليم الجامعي في اليمن ، وتدنيا في مستوى ممارسة عملياته وأنشطته المختلفة ، مما يؤثر سلبا على الكفاءة الداخلية الكمية والنوعية للتعليم العالي . ويمتد التأثير إلى الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي النوعية والكمية ، وهو ما يؤثر على دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية .

ب - دور الجامعات اليمنية في التنمية البشرية :

لكـي تفـي مؤسسات التعليم بغاياتها ينبغي أن تنتظم حول أربعة محاور أساسية للـتعلم لتشـكل دعـائم المعـرفة للفـرد فـي حياته ، وهي :تعلم لتعرف ، تعلم لتعمل ، تعلم لتكون ، تعلم لتشارك الآخرين (اليونسكو، ١٩٩٩م ، ص ص ٧٧- ٧٨) . إن واقع التعليم الجامعي في اليمن ، وبإجمـاع معظم الآراء التربوية ، منحاز الى غاية (تعلم لتعرف) على حساب الغايات الثلاث الأخـرى ، وانه يهدف إلى تنمية قدرات الفرد ومواهبه ، والاحتفاظ بهويته والاعتزاز بذاتيته (علـي ، ٢٠٠١م ، ص ٢٦٥) ، وحتـى الغايـة المعـرفية للتعليم العالي ، يتضح من العرض السابق أن الجانب المعرفي للتعليم الجامعي في اليمن يعاني من مشاكل وصعوبات كثيرة ، أفرزتها عوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وعلمية، أثرت على وظائف الجامعة:التعليم والبحث وخدمة المجتمع .و يشير الواقع إلى أن السياسات التعليمية المتخذة ، تعد إجراءات للترميم أكثر من كونها تستند إلـى فلسـفة واضـحة للتعلـيم واسـتراتيجية مـتكاملة فـي ضوء ما يتوافر من مخصصات للتعلـيم ، وهـناك حالـة عدم توافق بين البعد الفلسفي وضبابية هذا البعد أصلا ، و إهدار في الإمكانـيات المـتاحة رغـم قلتها ، وغياب سياسة عامة للقبول والتنسيق بين مراحل وأنواع التعليم وربط مخرجاتها باحتياجات السوق الفعلية (التقرير الاستراتيجي السنوي، ٢٠٠١، ص ٨٠) .

وفيما يلي نركز الاهتمام على دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ، من خلال التعرف على مدى تأثير الصعوبات والعوامل التي أفرزت الاختلالات في واقع التعليم الجامعي باليمن على الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية للتعليم العالي ، التي تستهدف خدمة المجتمع وتنميته الشاملة ، وعلى النحو الآتي :

١-الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية للتعليم العالي :

يقصد بالكفاءة الخارجية للتعليم العالي مدى قدرة الجامعات اليمنية على تحقيق أهداف المجتمع ومتطلبات التنمية الشاملة فيه. كما يقصد بها مدى قدرة مخرجات الجامعات اليمنية على الوفاء بسد احتياجات سوق العمل إلى المهن في التخصصات المختلفة .

إن مخرجات الجامعات إلى المجتمع تتمثل في :المتعلمين ، والباحثين ، والخبرات والأساليب ، والتقنية ، والمكونات الثقافية ،...وغيرها . ومن أهم مخرجاتها ، الطلبة المتعلمون الذين أكملوا دراسة المرحلة الجامعية بنجاح ، وتتمثل فيهم القيم والمفاهيم والاتجاهات والأفكار والتغيرات السلوكية التي وضعتها فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه والسياسة التعليمية (باعباد ، ١٩٩٢م ، ص٢٨) . ونواتج عملية البحث العلمي وتتمثل في البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والباحثون في الدراسات العليا ، ونواتج نشاط خدمة المجتمع .

إن تشخيص واقع الإمكانيات المتاحة للجامعات اليمنية ، والأعداد الكبيرة للطلبة داخل المدرجات ، والتي تعجز عن استيعابهم في ظل الإمكانيات المتاحة وضعف الوسائل والأدوات التعليمية المساعدة للعملية التعليمية ، مثل المكتبات والمعامل والورش والخدمات الأخرى ، يعد كل ذلك من الأمور التي تشكل صعوبة في نظام التعليم الجامعي ، وتتسبب مع غيرها من العوامل الداخلية والخارجية تدنيا في مستوى الكفاءة الداخلية الكمية والنوعية ، والتي يمتد تأثيرها إلى الكفاءة الخارجية لنظام التعليم الجامعي في اليمن.

وهناك نوعان من الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي ،الكمية والنوعية ، في صلتها بسوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع من القوى البشرية المؤهلة والمدربة ، ونفصلها في الآتي :

١-١-الكفاءة الخارجية الكمية للتعليم العالي:

يقصد بالكفاءة الخارجية الكمية للجامعات مدى قدرة الجامعات اليمنية على تخريج القوى البشرية بالكم الذي يحتاجه سوق العمل ومتطلبات التنمية من التخصصات المختلفة.

أدى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في اليمن إلى قبول أعداد كبيرة في التخصصات النظرية التي لا تحتاج إلى تجهيزات كثيرة ، مما أدى إلى اختلال التوازن بين مخرجات التخصصات النظرية والعلمية ، نتيجة التوسع غير المخطط للقبول في التخصصات النظرية والأدبية ، والازدواجية والتماثل في الكليات وأقسامها ، مما جعل مخرجات هذه الجامعات لا تلبي الاحتياج الفعلي للتنمية في البلاد (العواضي ، ٢٠٠١ ، ص٢٤) .

إن واقع الجامعات الحكومية يشير إلى وجود (٨٤) كلية ، ويبلغ عدد الكليات ذات التخصصات العلمية والتطبيقية (٣٠) كلية فقط وبنسبة (٣٥,٧١ %) من مجموع الكليات الجامعية ، ويبلغ عدد الكليات ذات التخصصات الإنسانية (٥٤) كلية من مجموع كليات الجامعات وبنسبة (٦٤,٢٩ %) ، يبلغ نصيب كليات التربية منها (٣٠) كلية وبنسبة (٥٥,٥٦ %) من مجموع كليات الدراسات الإنسانية (مؤشرات التعليم ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠).

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الأقسام الدراسية (التخصصات)في كليات الجامعات الحكومية بلغ (٣٩٦) قسما ، منها (٣١٣) قسما متكررا وبنسبة (٧٩,٠٤%) ، وبالتالي فإن العدد الفعلي للتخصصات (٨٣) تخصصا فقط وبنسبة (٢٠,٩٦%) من مجموع عدد الأقسام في الجامعات الحكومية . ويتركز التكرار للتخصصات النمطية في كليات الآداب والتربية في الجامعات الحكومية ، وتحديدا في أقسام : اللغة العربية ، والدراسات الإسلامية ، القرآن الكريم وعلومه ، التاريخ والجغرافيا ، حيث يبلغ عددها (١١١) قسما وبنسبة (٣٠%) من إجمالي عدد الأقسام ، حيث بلغ عدد الطلبة في الأقسام النمطية المكررة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م (٦١٢٤٣) طالبا وطالبة في كليات التربية والآداب ، وبنسبة (٣٤%) من إجمالي الملتحقين بالجامعات الحكومية السبع (مؤشرات التعليم، ٢٠٠٤ ، ص ٢١).

وتضم الجامعات الأهلية (٣٨) قسما،منها (٢٤) قسما في تخصص العلوم الإنسانية ونسبتها(٦٣١٦%) من مجموع التخصصات ، ومنها (١٤) قسما في تخصص كليات العلوم التطبيقية ونسبتها (٣٦,٨٤ %) من مجموع التخصصات في الجامعات الأهلية .

وتعد جميع هذه التخصصات تكرارا للتخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية ما عدا قسم التجارة الالكترونية و قسم نظم المعلومات الإدارية في كليات العلوم الإنسانية ، وقسم تقنية المعلومات وقسم نظم المعلومات الالكترونية في كليات العلوم التطبيقية .

التخصصات النادرة التي يتطلبها سوق العمل وعملية التنمية :

هناك حاجة ماسة إلى بعض التخصصات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية ، والتي لم تفتح في بعض الجامعات اليمنية ، (مؤشرات التعليم، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣) من مثل:

قسم الأرصاد – قسم الإحصاء – قسم إدارة المستشفيات– قسم الدراسات المالية والمصرفية – قسم السياحة والفندقة – قسم التعدين والحقول – قسم التربية الفنية – قسم علوم الحاسوب – قسم تقنية المعلومات – قسم الهندسة البحرية– قسم هندسة الالكترونيات – قسم هندسة المعدات الطبية – قسم هندسة الطرق – قسم علوم البيئة – قسم السموم – قسم الطوارئ – قسم معلم التعليم الأساسي – قسم رياض الأطفال – قسم إعداد معلم التعليم الفني والتدريب المهني – قسم الفنون الجميلة – قسم الطب البيطري– قسم الأورام .

وهذه التخصصات ، كان بإمكان الجامعات الأهلية التركيز عليها وعلى متطلبات واحتياجات سوق العمل والتنمية ، وإيجاد تعليم يتسم بالجودة والكفاءة والفاعلية في ظل محدودية الطلاب لينتج مخرجات مؤهلة وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل ، وبالتالي يعد هذا المتخرج قادرا على توليد فرص العمل والإنتاج ، لا عبئا جديدا على المجتمع ، كما تظهر مؤشرات الواقع .

وكمثال على الإختلالات المتمثلة في غلبة مخرجات التخصصات النظرية والأدبية على مخرجات التخصصات العلمية والتطبيقية السالف ذكرها ، والتي يمكن وصفها كميا من خلال إحصائيات المتخرجين للعام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م ، في الجامعات الحكومية ، بلغ عدد الطلبة المتخرجين في التخصصات الإنسانية (١١٥٩٤)خريجا وخريجة وبنسبة (٧١,٩٠%) من مجموع المتخرجين في الجامعات الحكومية ، وبلغ عدد الطلبة المتخرجين في التخصصات التطبيقية (٤٥٣١)خريجا وخريجة وبنسبة (٢٨,١٠%) من مجموع المتخرجين . وفي الجامعات الأهلية ، بلغ إجمالي عدد الطلبة المتخرجين (١٣٨١) ، منهم (٨٩٠)خريجا في كليات العلوم الإنسانية وبنسبة (٦٤,٤٥%) من إجمالي المتخرجين . بينما بلغ عدد المتخرجين من كليات العلوم التطبيقية (٤٩١)خريجا وبنسبة (٣٥,٥٥%) من إجمالي المتخرجين من الجامعات الأهلية.

وبلغ إجمالي عدد الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكومية والأهلية معا (١٧٥٠٦) ، منهم (١٢٤٨٤)خريجا وخريجة من كليات العلوم الإنسانية وبنسبة (٧١,٣١%) من الإجمالي العام للمتخرجين . بينما بلغ عدد المتخرجين من كليات العلوم التطبيقية (٥٠٢٢) خريجا وخريجة وبنسبة (٢٨,٦٩%) من الإجمالي العام للمتخرجين من الجامعات الحكومية والأهلية.

جدول(٦) يبين مخرجات الجامعات الحكومية والأهلية للعام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

الكليات	الجامعات الحكومية		الجامعات الأهلية		الإجمالي العام	
	العدد	% من الإجمالي	العدد	% من الإجمالي	العدد	% من الإجمالي العام
التطبيقية	٤٥٣١	28.10	٤٩١	35.55	٥٠٢٢	٢٨,٦٩
الإنسانية	١١٥٩٤	71.90	٨٩٠	64.45	١٢٤٨٤	٧١,٣١
الإجمالي	١٦١٢٥	100	١٣٨١	100	١٧٥٠٦	100

(مؤشرات التعليم، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٧٤ ، ١٧٧-١٧٨ ، ٢٠٦ - ٢٠٧)

ومن مظاهر الاختلال في مخرجات التعليم الجامعي في اليمن التي لا تنسجم مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته ، أعداد المسجلين في وزارة الخدمة المدنية والتأمينات للحصول على وظائف، ومن حملة الشهادة الجامعية فقط و بحسب الكلية للعام ٢٠٠٣م ، الذين بلغوا (٢٥٦٣٧) طالبا وظيفة ، منهم فقط (2583)من خريجي التخصصات التطبيقية وبنسبة (10.08%) من مجموع طالبي الوظائف ، والنسبة الباقية (٨٩,٩٢%) من ذوي التخصصات الإنسانية.

جدول(٧)عدد المسجلين للحصول على وظائف ، من حملة الشهادة الجامعية و بحسب الكلية للعام ٢٠٠٣م

الكلية	الطب	زراعة	الهندسة	تربية	تجارة واقتصاد	الآداب	الإعلام	الشريعة والقانون	الإجمالي
العدد	١٦٢٢	٢٩٠	٦٧١	١٤٩٥٠	٢٩٩٥	.٣٢٢٩	١٦٠	١٧٢٠	٢٥٦٣٧

مؤشرات التعليم ..، ٢٠٠٤، ص٢٠٩

١-٢-الكفاءة الخارجية النوعية للتعليم العالي:

ويقصد بالكفاءة الخارجية النوعية مدى تطابق مواصفات المتخرجين من الجامعات اليمنية مع المهام الوظيفية التي أعدوا لها في مؤسسات نظام التعليم ، والتي تعبر عن مدى

العلاقة بين محتوى البرامج الدراسية لمؤسسات التعليم الجامعي من المعارف والمهارات والكفايات المطلوبة للقيام بالمهام الوظيفية في ميدان العمل والإنتاج .

وتتأثر كفاءة المستوى النوعي لمخرجات التعليم الجامعي ، بخصائص ومواصفات عناصر مدخلات التعليم الجامعي المادية والبشرية والتعليمية والضابطة ، مثل : مخرجات التعليم الثانوي من الطلبة الملتحقين ، وبمدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية ومدى مناسبتها لنشاطات التعليم الجامعي ، وبالبيئة الداخلية المتهيئة لتفاعل مدخلات التعليم الجامعي لعملياته وإجراءاته .

كما يشير واقع التعليم الجامعي ، إلى أن الجامعات اليمنية تفتقر بصفة عامة إلى ثقافة الجودة ، فلا توجد آليات وأدوات لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وقياس مستوى التعلم، ولا توجد أدوات لتقييم البحوث العلمية أو مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي للمجتمع ، ولا تخضع المناهج والخطط الدراسية للتقييم الدوري والمستمر ، ولا توجد ضوابط تنظم تواجد أعضاء هيئة التدريس لتقديم المشورة والإرشاد الأكاديمي للطلاب ، ولا تتوافر الإحصائيات الكافية لمؤسسات التعليم الجامعي لتدل على معدلات النجاح والفاقد التربوي بين الطلبة (فيرهاغن ،٢٠٠٤م ، ص٣٢) ، مما يؤثر على الكفاءة الخارجية للتعليم العالي وتدني المستوى النوعي لمخرجات.

بالإضافة إلى ما سبق ، فأن التعليم الجامعي يواجه العديد من التحديات التي تسبب ضعفا في تدني مستوى مخرجاته ، وتدنيا في مستوى الخدمات التي يقدمها ، ومنها:عدم الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ، وعدم توافر درجات كافية لمعاوني أعضاء التدريس في بعض الجامعات سواء بالنسبة للباحثين أم المعيدين والمدرسين ، وصعوبة اشتراك عضو هيئة التدريس في المؤتمرات العلمية الخارجية ، إلى جانب عدم توافر الدوريات العلمية التي يحتاجها أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في بحوثهم ، وعدم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والصحية والإسكانية لأعضاء هيئة التدريس .

إن تدني مستوى التعليم الجامعي في اليمن ، هو محصلة للإمكانيات المادية المحدودة جدا ولخصائص القوى البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والفنيين والهيئة الإدارية والإشرافية ،وللظروف التي تتم فيه نشاطات التعليم الجامعي ، وواقع تقييم العملية التعليمية ، بالإضافة إلى واقع سياسة القبول ، وغياب عملية الإشراف والمتابعة للعملية التعليمية ... ، كل ذلك من شأنه أن يضعف مستوى التعليم الجامعي ، ويضعف من مستوى تحقيق الأهداف المنشودة منه.ويترتب على الوضع السالف ذكره ، وجود فجوة بين المعرفة

التي يزود بها خريجو تلك الكليات وبين احتياجات الواقع الفعلي للوظائف التي يمارسها المتخرجون في سوق العمل .

وتوجد حالة من عدم الرضا تسود أوساط القطاع العام والخاص على حد سواء تجاه كفاءة خريجي مؤسسات التعليم الجامعي وقدراتهم ومهاراتهم ، وتشكو قطاعات العمل المختلفة من افتقار خريجي مؤسسات التعليم الجامعي إلى الخبرة العملية في إثناء سنوات الدراسة ، وافتقار مؤسسات التعليم الجامعي إلى التجهيزات اللازمة والموارد البشرية الكفؤة (فيرهاغن ،٢٠٠٤م، ف٢٨).

وتشير الإحصائيات والتقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للتعليم العالي ومسودة مشروع استراتيجية تطوير التعليم العالي التي تشخص واقع التعليم الجامعي في اليمن وتحدد الاختلالات التي يعانيها والصعوبات التي تواجهه ، إلى الآتي (مؤشرات التعليم،٢٠٠٤،ص ص ٣٠-٣١)(فيرهاغن ،٢٠٠٤م).

- إن غياب التنسيق بين تخطيط القوى العاملة والتخطيط للتعليم الجامعي ، نتج عنه عدم تجانس بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل ، من الناحية الكمية والنوعية.
- غلبة مخرجات التخصصات النظرية والإنسانية على مخرجات التخصصات العلمية والتطبيقية ، وبالتالي زيادة البطالة و الهدر برأس المال البشري .

يتضح مما سبق ، ضعف صلة التعليم الجامعي بالتنمية من حيث عدم تلبية احتياجات سوق العمل من التخصصات أو ضعف صلة محتوى البرامج التعليمية بمتطلبات الوظائف في سوق العمل ، مما يؤثر سلبا على الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية للتعليم العالي ، وبالتالي ، ضعف دور التعليم الجامعي بالتنمية البشرية ،وما يستدعيه ذلك من الإسراع في معالجة جوانب القصور ومعالجة الاختلالات القائمة في واقع التعليم الجامعي ، وإعادة توجيه مساره لخدمة التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، وفق خطط استراتيجية طويلة ومتوسطة المدى.

ثانيا : منطلقات مكونات الخطة الاستراتيجية العامة لتطوير التعليم الجامعي في اليمن

للإجابة عن السؤال الثاني للبحث ، الذي يتصل باقتراح منطلقات وموجهات لمكونات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في اليمن ، الهادفة إلى تجويد محتوى التعليم الجامعي وتطوير عملياته وممارساته المختلفة و ربطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني .

إن التعليم الجامعي في اليمن يواجه في الوقت الراهن إختلالات وتحديات كبيرة تستوجب وضع خطة شاملة لمراجعة أهدافه ، وفلسفته ، وتنظيماته ، ومناهجه ، وعلاقة مخرجاته باحتياجات ومتطلبات تنمية المجتمع . وان تأخذ الخطة الاستراتيجية بنظر الاعتبار ما يواجه التعليم الجامعي في اليمن من تحديات داخلية وخارجية ، ويقصد التحديات الداخلية التحديات التي تقف عائقا أمام التطور الذاتي والناتجة عن عوامل في داخل مؤسسات التعليم الجامعي ، مثل تزايد عدد الطلبة وكفاءة المؤسسة في توفير تعليم و تدريب ملائمين للحاجات الاجتماعية ، والانفتاح على المجتمع وسد حاجاته وتنسيق أعمال البحث العلمي ، والتحديات الخارجية ويقصد بها التحديات التي تعترض مؤسسات التعليم الجامعي من مؤثرات تأتي من خارجها ، وقد تكون أحيانا ذات علاقة بالتفاعلات الداخلية للمجتمع ، أو بتلك المفروضة عليه من الواقع الدولي .ولا يمكن فصل التحديات الداخلية عن الخارجية ، فهما مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا ، ولا يمكن النظر إلى أحدهما وتحليله علميا بمعزل عن الآخر(النقل واخرون ، ١٩٩٦،ص ٩٨).

منطلقات وأهداف الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي:

تنطلق الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي ، من أهمية مخرجات التعليم الجامعي للتنمية باعتباره أهم مراحل التعليم لتكوين الأطر العلمية والفكرية وأحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة ، وأنه يمثل أحد الأنظمة الفرعية التي تخضع في حركتها وتطورها للنظام الكلي للمجتمع ، ومن تشخيص جوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية ، وتحديد الفرص والتحديات في البيئة الخارجية ، وان تنطلق الخطة الاستراتيجية من استراتيجية التعليم الجامعي والاستراتيجية العامة للدولة ٢٠٢٥م ، وفي سياق الجهود المبذولة في مراحل وأنواع التعليم الأخرى في اليمن ، و أن تنطلق من دراسة جوانب الضعف والقوة في البيئة الداخلية للتعليم العالي ودراسة التحديات والفرص المتاحة في البيئة الخارجية للتعليم العالي ، وأن تنطلق من معالجة الإختلالات في واقع التعليم الجامعي ، ومن تطوير مكوناته المختلفة ، وأن تربط محتوى التعليم بمتطلبات الوظائف في سوق العمل والإنتاج ، وأن تضع إمكانيات الجامعات في خدمة المجتمع وتطوير مؤسساته المختلفة.

إن التحديات في واقع التعليم الجامعي ، تستدعي وضع خطة استراتيجية ، تهدف إلى إعادة صياغة خارطة التعليم الجامعي في اليمن ، وبما يوجه الجامعات نحو الأهداف التي تتطلبها تنمية المجتمع وسوق العمل ، بحيث يكون هناك تكامل بين الجامعات الحكومية والأهلية ، وأهمية تشكيل لجان متخصصة للرقابة والمتابعة على عملية أداء العملية التعليمية ، والتأكد من الأعداد التي تقبلها هذه الجامعات والتخصصات التي تنشئها في نطاق السياسة التعليمية للدولة وخططها التنموية . وان تهدف الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في اليمن إلى تجويد محتوى التعليم الجامعي و وربطه بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، مع مراعاة خصائص العصر ومتطلباته . وتنطلق من معالجة الواقع و إختلالاته ومواجهة تحدياته ، وترسم ملامح المستقبل وتتوقع احتياجاته.

وينبغي أن ترسم الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي ، رؤية للتعليم العالي في المستقبل البعيد وصورة ايجابية لدور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع وتنميته ، ورسالة تنطلق من وظائف التعليم الجامعي وتحقق رغبة المستفيدين من مخرجاته ، وان تتم معالجة الإختلالات وجوانب القصور في واقعه في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الرؤية وغايات رسالة التعليم الجامعي ، وان تظل الرؤية والرسالة ، الموجهة لمعالجة الإختلالات، من مثل :الإختلالات في سياسة القبول في التعليم الجامعي بين التخصصات الإنسانية والتطبيقية والتي تمتد بجذورها إلى مرحلة التعليم الثانوي بأنواعه ، وعليه فإن معالجتها ينبغي أن يتم في إطار سياسة عامة للتعليم في اليمن .وهناك اختلالات واضحة في توزيع مخرجات التعليم العام على مؤسسات التعليم الجامعي ، فالجامعات الحكومية تستوعب نحو(١٧٠٠٠٠) طالبا وطالبة ، بينما معاهد ومراكز التدريب الفني والمهني لا تستوعب سوى (١٣٠٠٠) طالبا وطالبة ، وتستقطب كليات التربية أكثر من (٧٥٠٠٠) طالبا وطالبة ، وتتدني نسبة الملتحقين بالتخصصات العلمية والتقنية في الجامعات ، إذ لا تتجاوز النسبة(١٣%) ، و هناك اختلال يتصل بمعدلات التحاق الإناث بالتعليم الجامعي مقارنة بالذكور ، حيث لا تتجاوز النسبة بالكليات الجامعية عن (٢٥%) من إجمالي الطاقة الاستيعابية للجامعات (فيرهاغن ،٢٠٠٤م ، ف ٢٢، ف ٢٤) .

ومن الاعتبارات التي ينبغي أن تنطلق الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي وتضعها في الحسبان ، احتمال عدم حدوث زيادة كبيرة بالنسبة لصافي الإنتاج المحلي لليمن ، وبالتالي زيادة مخصصات التعليم الجامعي ، في المستقبل القريب ، باعتبار اليمن تعتمد على الصادرات النفطية التي تشكل نسبة(٧٠%) من الموازنة العامة للدولة ، في ظل انخفاض معدلات الاحتياط النفطي للبلاد ، وتنامي معدلات الطلب على مخرجات التعليم الجامعي بالنظر إلى معدلات النمو السكاني (٣,٥%) (فيرهاغن ،٢٠٠٤م، ف٣، ف٤) ، وعليه فالخطة ينبغي أن تعمل على

إيجـــاد مصـــادر بديلة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي ذاتيا ، من خلال نظام التعليم الموازي والـــنفقة الخاصـــة ، ووضع تصور للشراكة مع المجتمع المحلي ومؤسسات الخدمات والإنتاج وتبادل المنافع والمصالح بين الطرفين .

موجهات خطة تطوير التعليم الجامعي في اليمن :

و أن يتم وضع خطة تطوير التعليم الجامعي المستقبلية في إطار استراتيجية شاملة لتطويـــر جميع مكونات نظام التعليم الجامعي ، وتتناول مدخلاته وعملياته ومخرجاته ، وتتبنى أسلوب التقويم المستمر للممارسات والأعمال والوظائف ، وذلك وفقا لرؤية استراتيجية للتعليم العالي و رسالة توجه نشاطاته ، وتنتظم حولها جميع مكونات الخطة الاستراتيجية العامة . ومن الإجراءات الموجهة لخطة تطوير التعليم الجامعي ومكوناتها، الأتي:

- الفلسفة والأهداف العامة للتعليم العالي ، لتحديد رؤية ورسالة الجامعات ومؤسساتها المختلفة .
- تطوير بنى وهياكل التعليم الجامعي بالاستفادة من خصائص وإمكانيات العصر.
- تطوير برامج التعليم الجامعي من خلال ربط برامج التعليم الجامعي والعالي باحتياجات ميدان العمل والإنتاج ومتطلبات التنمية ، وربط محتوى المقررات الدراسية بالكفايات المطلوبة لممارسة الوظائف والأعمال بكفاءة .
- تطوير العملية التعليمية ، تطوير مستوى أداء العمل التدريسي ، ووضع معايير لتقويم العملية التعلمية والتعليمية ، و تقويم أداء الطالب .
- تطوير البحث العلمي ، والعمل على ربط البحث العلمي بخدمة العمل الأكاديمي ، وباحتياجات ميدان العمل والإنتاج ومتطلبات تطويره .
- توفير الخدمات والأنشطة الجامعية للطلاب وتطويرها .
- تطوير إدارة الجامعة وقياداتها ، تطوير الهياكل الإدارية الجامعية بما يتناسب ومتطلبات العصر ويحقق الغايات المنشودة من خطة التطوير ، و إعداد قيادة الجامعة الأكاديمية والإدارية وتدريبها على الأساليب الإدارية الحديثة واستخدام التقنيات الحديثة .
- تطوير خدمة المجتمع ، من خلال تعزيز الشراكة والتعاون بين التعليم الجامعي ومؤسسات ميدان العمل والإنتاج المستفيدة من مخرجاته كالتدريب والاستشارات والبحث...

وينبغـــي أن تـــتحدد مكونات الخطة الاستراتيجية العامة لتطوير التعليم الجامعي ، لتشتمل على خطط فرعية تتناول جميع مكونات التعليم الجامعي وعملياته وأنشطته ، من خلال الإجراءات التالية :

- رسم خطة وسياسة تعليمية واضحة للتعليم العالي على ضوء المعلومات الناتجة عن التنبؤ بالنمو الاقتصادي ، وتشخيص الوضع الراهن ، والتنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة وتقدير العرض من القوى العاملة ، والموازنة بين العرض والطلب .
- تحديث العملية التعليمية الجامعية بإنشاء مراكز لتقنيات التدريس يشمل على دوائر مغلقة للإذاعة والتلفزيون ، وشبكة كمبيوتر ، ووحدة للوسائل التعليمية السمعية والبصرية تضم خبراء ومتخصصين في الإخراج والإنتاج والتعلم الذاتي والبرنامج ، إلى جانب تطوير المناهج التعليمية وتحديثها بحيث تلاحظ النمو المعرفي المتزايد وتجد مكانا للتخصصات الجديدة ، وتحديث طرق التدريس والتقويم للطلاب بحيث يمتد هذا التقويم إلى الفهم والتحليل والنقد ، وإلى قياس القدرة على أداء المهارة المطلوبة.
- تنمية أعضاء هيئة التدريس من خلال الاهتمام بالإعداد والتدريب التربوي ، وذلك بتنظيم حلقات أو دورات تدريبية تجديدية بهدف تزويدهم بالكفاءات التي تسهم في مساعدتهم على أداء مهامهم العملية والتربوية ، والاهتمام بالنمو العلمي ، والمهني ، بتيسير فرص الاشتراك في المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية لتبادل الخبرات ، وإيفاد أعضاء هيئة التدريس للإطلاع على نظم الدراسة والبحث في الجامعات الأجنبية ، حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة ايجابية بين زيادة مرات الاتصال والاحتكاك العلمي وارتفاع الإنتاجية التعليمية .
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية ، بجانب الاهتمام باللغة العربية ، بما يسهم في الانفتاح على الحضارة المعاصرة مع المحافظة على الذاتية .
- تنمية مقتنيات المكتبات الجامعية من المراجع والكتب والدوريات والمجلات المتخصصة وتحديث نظمها وربطها بشبكات المعلومات المحلية والإقليمية والعالمية ، إلى جانب تقديم برامج مشجعة ومحفزة لأساتذة الجامعات والطلاب على التدريب واقتناء أجهزة الكمبيوتر .
- الأخذ باستراتيجيات الكفاءة والتقويم المستمر في تقويم الأداء الجامعي ووضع معايير واضحة لتطبيقها.
- البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي ، وذلك من خلال تقديم بعض الاستشارات أو الخدمات للمجتمع مقابل الحصول على بعض الموارد المالية نظير هذه الخدمات .

- سياسة القبول والطاقة الاستيعابية للطلاب في كل مؤسسات التعليم الجامعي ينبغي أن تتسم بالشفافية وتأخذ في الاعتبار عوامل عديدة ، منها : الموازنات المالية المخصصة لوزارة التعليم الجامعي ومؤسساتها التابعة لها ، والإمكانيات والتجهيزات ، والكادر التدريسي والمعاون ، والاحتياجات المستقبلية للتنمية بالنسبة لمخرجات هذه المؤسسات ومقرراتها الدراسية المختلفة ،خاصة كليات التربية.

الخاتمة :

نستنتج من العرض السابق للبحث ، الإجابة عن السؤال الأول للبحث حول دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ومدى تلبيته لمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، بان تشخيص واقع التعليم الجامعي في اليمن ، يظهر ضعفا في خصائص مدخلاته ، وتدنيا في مستوى ممارسة عملياته وأنشطته المختلفة ، مما يضعف الكفاءة الداخلية الكمية والنوعية للتعليم الجامعي ، نتيجة :

- ضعف مدخلات نظام التعليم الجامعي من الطلبة ، نتيجة ضعف مخرجات التعليم الثانوي.
- تدني جودة التعليم ودرجة التحصيل العلمي عند الطلاب ، وعدم قدرتهم على التعلم الذاتي والاستقلالية والإبداع ، وارتفاع نسبة الرسوب بشكل كبير .
- قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس ، وغياب الاهتمام بالإعداد التربوي والمهني لأعضاء هيئة التدريس ، وغياب التقويم ، وتزايد أعداد الطلبة للأستاذ الواحد .
- عدم تناسب الإعتمادات المالية مع النمو المستمر في التعليم الجامعي ،و نقص كبير في الموارد المالية التي تنفق على التجهيزات العلمية والخدمات التعليمية ، من مكتبات وورش ومعامل ووسائل إيضاح ..وغيرها.
- ضعف الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الجامعي ، وارتفاع نسبة الإهدار بسبب الرسوب والتسرب (٤١%)بين التخصصات الإنسانية و(٢٦%)بين طلبة التخصصات العلمية ، وهو ما يعد إهدارا كبيرا في الموارد المادية والجهود البشرية المبذولة في التعليم الجامعي .
- تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بالتوسع في مؤسساته دون توفير مقومات نجاحها، وفتح جامعات وفروع جديدة للجامعات ببرامج دراسية لا تلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- جمود المناهج التعليمية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية وتخلفها عن مجاراة التنوع المعرفي وتطبيقاته ، وضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير.
- عدم مواكبة مؤسسات التعليم الجامعي للتطور المعرفي وتطور تقنياته وتطبيقاته المختلفة.

- عدم مواكبة التعليم الجامعي ، للأساليب والوسائل في ميدان العمل والإنتاج .

وإن الاختلالات في واقع التعليم الجامعي وحالة الضعف في خصائص مدخلاته وعملياته وحجم الإهدار ، تؤثر سلبا على الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية للتعليم العالي ، وبالتالي ضعف دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية ، وضعف دوره في التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، نتيجة للاتي :

- غياب التنسيق وتبادل الخدمات والمنافع بين الجامعات ومؤسسات الخدمات والإنتاج ، نتج عنه عدم تجانس بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل ، من الناحية الكمية والنوعية.
- غلبة مخرجات التخصصات النظرية والإنسانية على مخرجات التخصصات العلمية والتطبيقية ، وبالتالي زيادة البطالة و الهدر برأس المال البشري .

و الإجابة عن السؤال الثاني للبحث حول منطلقات ومكونات الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في اليمن ، بهدف تجويد محتواه و ربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، والتي ينبغي أن تستهدف تجويد محتوى التعليم الجامعي وان تربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الشاملة للمجتمع اليمني ، وان تراعي خصائص العصر ومتطلباته ، وأن ترسم خطة استراتيجية في ضوء رؤية للتعليم الجامعي في المستقبل البعيد وصورة ايجابية لدوره في خدمة المجتمع وتنميته ، وان تنطلق رسالة التعليم الجامعي من وظائفه وان تحقق رغبة المستفيدين من مخرجاته ، وان تعالج الإختلالات وجوانب القصور في واقعه ، من مثل :الإختلالات في سياسة القبول في التعليم الجامعي بين التخصصات الإنسانية والعلمية التي تمتد بجذورها إلى مرحلة التعليم الثانوي بأنواعه.

وأن يتم وضع خطة لتطوير التعليم الجامعي المستقبلية في إطار استراتيجية شاملة لتطوير جميع مكونات نظام التعليم الجامعي ، وتتناول مدخلاته وعملياته ومخرجاته ، وتتبنى أسلوب التقويم المستمر للممارسات والأعمال والوظائف ، وذلك وفقا لرؤية استراتيجية للتعليم الجامعي و رسالة توجه نشاطاته ، وتنتظم حولها جميع مكونات الخطة الاستراتيجية العامة ، وان يتم تطوير :الفلسفة والأهداف العامة للتعليم الجامعي ، وبنى وهياكل التعليم الجامعي ،وبرامجه ،والعملية التعليمية ،والبحث العلمي ، و الخدمات والأنشطة الجامعية للطلاب ،و الإدارة الجامعة وقياداتها ، وخدمة المجتمع ومؤسساته ...

وأن تتكون الخطة الاستراتيجية العامة لتطوير التعليم الجامعي، من خطط فرعية تتناول جميع مدخلات التعليم الجامعي وعملياته وأنشطته،من خلال: رسم خطة وسياسة

تعليمية واضحة للتعليم العالي ، و تحديث العملية التعليمية الجامعية ، وتنمية الهيئة التدريسية، الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية بجانب الاهتمام باللغة العربية ،تنمية مقتنيات المكتبات الجامعية ، والأخذ باستراتيجيات الكفاءة والتقويم المستمر للأداء الجامعي ووضع معايير لتطبيقها ،والبحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم الجامعي ، وربط سياسة القبول بالطاقة الاستيعابية والإمكانيات المتاحة والاحتياجات المستقبلية للتنمية.

قائمة المراجع

١. الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم. مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية : مراحله – أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، صنعاء ، أغسطس ٢٠٠٤م.

٢. باصرة ، صالح علي . الوحدة والتعليم الجامعي في اليمن :الوضع الراهن وأفاق المستقبل ، مجلة كلية التربية ، كلية التربية ، جامعة عدن ، العدد(٣) أغسطس ، ٢٠٠١ ، ص ص ١٩ – ٥٠ .

٣. باعباد ، علي هود . التعليم في الجمهورية اليمنية :ماضيه –حاضره – مستقبله ، منشورات جامعة صنعاء ، ط٥ ، ١٩٩٢م.

٤. بكر ، بكر بن عبد الله . البحث العلمي في الجامعات ، رسالة الخليج العربي ، العدد (٢٣) السنة (٨) ، ١٩٨٧، ص ص ١٥٥-٢١٤ .

٥. بو بطانه ، عبد الله رمضان . دور التعليم الجامعي والجامعي في التنمية العربية ، المجلة العربية لبحوث التعليم الجامعي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد الثاني، ديسمبر – كانون الثاني ١٩٨٤ ، ص ص٣٣-٥٧ .

٦. التل، سعيد واخرون . قواعد الدراسة في الجامعة ، ط ١، عمان : دار الفكر ، ١٩٩٦م.

٧. الجلال ، عبد العزيز . دور التربية في التنمية :مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد(٣٩) ، السنة العاشرة ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ص ١٢١-١٥٢.

٨. الخوالده ، محمد و عماد علي الرفاعي . الصفات الشخصية والمهنية المرغوبة للأستاذ الجامعي من وجهة نظر جامعة اليرموك ، الفكر التربوي العربي ، مجلة تصدرها الأمانة العامة لاتحاد التربويين العرب ، السنة الرابعة ، العدد الرابع ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ ،ص ص ١٣٧– ١٥٥ .

٩. سالم ، إيناس عبد الفتاح احمد. الاتجاهات والإنجاز الأكاديمي والأنشطة الطلابية في ضوء بعض أنظمة التعليم الجامعي :دراسة تتبعية ، جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، المؤتمر القومي السنوي الرابع للمركز " تطوير المناهج في الجامعات –رؤية مستقبلية (١٦-١٨ ديسمبر ١٩٩٧م" .

١٠. شعبان ، أمين محمد و آخرون . تطوير التعليم الجامعي : رؤية لجامعة المستقبل ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي ، الموقع على الانترنت : http://www.cairo.eun.eg/Arabic/b26.html

١١. طايع ، أنيس و ياسين خلف . الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن في مجال التأهيل التربوي ، الفكر التربوي العربي ، مجلة تصدرها الأمانة العامة لاتحاد التربويين العرب ، السنة الرابعة ، العدد الرابع ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤١ – ٥٨ .

١٢. عبد الدائم ، عبد الله . التربية في البلاد العربية :حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٠م ، ط٤ ، دار العلم للملايين.

١٣. عبد الوهاب، محمد زكريا. الأداء الجامعي بين النموذجية والتطبيق ، جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، المؤتمر القومي السنوي الخامس للمركز " تقويم الأداء الجامعي ٨- ١٠ ديسمبر ١٩٩٨م.

١٤. علي ، نبيل . الثقافة العربية وعصر المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ،العدد(٢٦٥) السنة ٢٠٠١م .

١٥. العواضي ، حميد . التعليم في اليمن ، الأمية هي العائق الأكبر ، المعرفة ، العدد(٧٦) ، أكتوبر ٢٠٠١م ، ص ص ١٤- ٢٨.

١٦. فيرهاغن ، جورج . مسودة مشروع استراتيجية تطوير التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية ، ترجمة :عبد الرحمن عبد الله عبد ربه ، وزارة التعليم الجامعي والبحث العلمي ، صنعاء ٢٠٠٤م.

١٧. المخلافي ، محمد سرحان وزملائه . تشخيص واقع التعليم الجامعي وعلاقته بالتعليم التقني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية ، الفكر التربوي العربي ،مجلة تصدرها الأمانة العامة لاتحاد التربويين العرب ،السنة الرابعة ،العدد الرابع ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر ،١٩٩٩ ،ص ص ٩- ٣٩.

١٨. المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار.التقرير الإستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠٠ ، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ، صنعاء.

١٩. المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار .التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن ٢٠٠١ ، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ، صنعاء.

٢٠. وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥م، اليمن .

٢١. اليونسكو . التعلم ذلك الكنز المكنون ، قدمته اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٩م .